

## قرار محكمة النقض

رقم 1/55

الصادر بتاريخ 30 يناير 2024

في الملف المدني رقم 2023/1/1/5297

تجريح القضاة - توجيهه رأسا إلى محكمة النقض - أثره.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على المقال المرفوع بتاريخ 12 دجنبر 2023 من طرف الطالبين أعلاه بواسطة نائهم المذكورة والرامي إلى تجريح القاضي (م.أ.ح) المستشار بمحكمة الاستئناف بالرشيدية، ذلك أنهم أقاموا تعرضا على مطلب التحفيظ عدد (...7) فتح له ملف ابتدائي عدد 2020/1403/30 قضى بصحة تعرضهم، وبعد استئنافه من طلاب التحفيظ فتح له الملف عدد 2023/1403/184 بمحكمة الاستئناف بالرشيدية ومدرج بجلسة المداولة 2023/12/18 المستشار المقرر الأستاذ (م.أ.ح) وكذا رئيسا للهيئة، والذي له علاقة مصاهرة مع المسماة (ب.ز) إحدى طالبي التحفيظ، التي تعتبر بنت عم جدة زوجة المستشار، وهي قرابة معروفة عند أهل المنطقة، وموجبة لتجريح المستشار المذكور عملا بمقتضيات الفصل 295 وما يليه من قانون المسطرة المدنية، وإحالة الملف برمته على محكمة الاستئناف بفاس أو تازة أو أي محكمة أخرى.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 30 يناير 2024. وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهما. وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشارية المقررة السيدة سعاد سحتوت، والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد عمر الدهراوي. وبعد المداولة طبقا للقانون. في الشكل:

حيث إن الطلب يروم تجريح مستشار بمحكمة الاستئناف بالرشيدية. وحيث إن الاختصاص للبت في طلب تجريح قاض من قضاة محكمة الاستئناف يرجع لهذه الأخيرة عملا بمقتضيات الفصل 296 من قانون المسطرة المدنية في فقرته الأخيرة، وأن توجيهه بذلك رأسا إلى محكمة النقض غير مقبول.

وحيث يحكم على من خسر دعوى التجريح بغرامة عملا بالفصل 297 من قانون المسطرة المدنية.

## لهذه الأسباب

قضت المحكمة بعدم قبول الطلب وتحميل أصحابه الصائر وغرامة قدرها ثلاثمائة (300) درهم.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه، بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: محمد ناجي شعيب رئيس الغرفة - رئيسا. والمستشارين: سعاد سحتوت - عضوة مقررة. وعبد السلام بنزروع، وعبد الحفيظ مشماش، وبنسالم أوديغا - أعضاء. وبمحضر المحامي العام السيد عمر الدهراوي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة بشرى راجي.



المملكة المغربية  
المجلس الأعلى للسلطة القضائية  
محكمة النقض